التقشف ، وان كانت نسبة مساهمته المباشرة قد بدأت في الانخفاض كما سبق وأكدنا ذلك . وكان هدفه في هذه المرحلة تخفيض حجم البطالة وتحقيق نمو سريع . ولما كانت الميزانية العامة بشقيها العادي والاستثنائي (اي الميزانية الانمائية) هي من اكثر الوسائل فاعلية في التأثير على النشاط الاقتصادي ، فقد وقع العبء الاساسي على القطاع العام لتحقيق المعطيات التي تكفل حدوث نمو اقتصادي سريع . فقد استمرت الحكومة في بناء التجهيزات الاساسية للاقتصاد الاسرائيلي فبدأت في شق الطرق ، وانشاء المطارات ومد الكهرباء ووسائل الري الى جميع انحاء اسرائيل .

وقد بدأت الحكومة في اتباع سياسة ديمغرافية جديدة تهدف الى توزيع السكان بين مختلف انحاء البلاد لاسباب سياسية وعسكرية محددة تتعلق بالوضع العسكري والسياسي بين اسرائيل والبلدان العربية . فالمعروف ان معظم السكان اليهود كانوا يقطنون الشريط الساحلي الضيق والممتد بين حيفا وتل ابيب . لذلك قررت الحكومة تشجيع الاستيطان في النقب واماكن متفرقة من الجليل الاعلى خصوصا الحدود الملاصقة لسوريا ولبنان . لذلك ظل القطاع العام مسيطرا على معظم التثميرات في قطاع السكن والخدمات الصحية والتعليمية الضرورية لتنشيط هذه المناطق .

وخلال هذه الفترة بدأ قطاع الزراعة على ضوء موارد المياه المتاحة يتعرض اكثر فأكثر الى « قانون الغلة المتناقصة » ، وبدأ القطاع الصناعي بالتالي يلعب دورا متزايدا في ايجاد فرص عمل للمهاجرين خصوصا في المناطق التي بدأ توطينهم فيها . وازاء المعطيات الجديدة لحجم الموارد الزراعية بدأ التفكير جديا في تنفيذ مشروع نهر الاردن وتحويل روافده لري مساحات اضافية جديدة وجعلها صالحة للزراعة . وكان العمل قد تأخر قليلا عن موعده بسبب محاولة الولايات المتحدة حل الموضوع عن طريق اقناع العرب باقتسام مياه نهر الاردن على اساس مشروع « جونستون » وهو المشروع الذي رفضته الدول العربية آنذاك . وعندما تعثرت المفاوضات سارعت اسرائيل الى انجاز المشروع بسرعة واستطاعت اتمام التحويل نهائيا في عام ١٩٦٤ .

والجدول رقم (١) يلخص توزع صافي الناتج المحلي في اسرائيل بين القطاعين الخاص والعام مع افراد الهستدروت كبند مستقل خلال الفترة ما بين ١٩٥٣ — ١٩٦٠ .

جدول رقم (١)

صافي الناتج المحلي حسب القطاع

(نسبة مئوية)

السنة	(١) القطاع العام	(٢) الهستدروت	(٣) مجمل القطاع العام	(٤) القطاع الخاص	(٥) المجموع
١٩٥٣	١٩٫٤	١٨٫٠	٣٧٫٤	٦٢٫٦	١٠٠٫٠
١٩٥٧	٢٠٫٩	٢٠٫٦	٤١٫٥	٥٨٫٨	١٠٠٫٠
١٩٥٨	٢٠٫٠	٢٠٫٠	٤٠٫٠	٦٠٫٠	١٠٠٫٠
١٩٥٩	٢١٫٦	٢٠٫٣	٤١٫٩	٥٨٫١	١٠٠٫٠
١٩٦٠	٢١٫١	٢٠٫٤	٤١٫٥	٥٨٫٥	١٠٠٫٠

Source : Halevi and Malul, *The Economic Development of Israel* (New York: Praeger, 1968), p. 113.

وهنالك تساؤل عما اذا كان من الممكن زيادة التثميرات عن طريق القطاع الخاص اكثر مما كانت بالفعل . ويجيب باتنكن على هذا التساؤل بقوله بأن معظم الموارد التي كانت بحوزة القطاع العام لم تأت من الضرائب المفروضة على القطاع الخاص او عن